واذ تلاحظ مع التقدير ان مؤتمر السنة الدولية للمرأة قد تقرر عقده في مكسيكو في حزيران/يونيه ١٩٧٥ ،

واذ ترى ان المنظمات الداخلة في مجموعة الامم المتحدة يجب ان تتخذ تدابير ايجابية للمساعدة على تحقيق المزيد من التقدم في سبيل ادماج المرأة ادماجا كاملا في عملية الانماء ،

١ - تدعو مجموعة الامم المتحدة الى تقديم مزيد من المساعدات للبرامج والمشاريع والانشطة التي تشجع وتعزز المزيد من ادماج المرأة في انشطة الانماء الاقتصادى على كل من الصعيد القومي والاقليمي والاقاليمي ؛

٢ - وتوصي جميع المنظمات المعنية في مجموعة الامم المتحدة بان تستعرض برامج اعمالها وبرامج شؤون الموظفين فيها ، لتقدير مدى اثرها على ازدياد مشاركة المرأة في الانماء وادماجها في مناصب الفئة الفنية ومناصب المسؤولية عن وضع السياسة ، آخذة بعين الاعتبار التام ضرورة التوزيع الجغرافي العادل ؛

٣ - وتدعو مجموعة الامم المتحدة الى تقديم كل تعاون لازم للتحضير لمؤتمر السنة الدولية للمرأة ولتسيير اعمال المؤتمر عند انعقاده ؛

٤ - وترجو الامين العام ان يضع تحت تصرف مؤتمر السنة الدولية للمرأة معلومات عن مدى اشتراك المرأة في البرامج المضطلع بها برعاية المنظمات الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ؛

٥ - وتدعو الحكومات ان تعمد ، ان لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، الى تضمين برامجها القومية للانماء ما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان واعلان القضاء على التمييز ضد المرأة من مفاهيم متصلة بادماج المرأة ادماجا كاملا في عملية الانماء ؛

٦ - وتدعو الحكومات والوكالات المتخصصة ، وسائر الهيئات والوكالات الاخرى الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ، الى التعاون في تنفيذ الاهداف الموضحة في هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٣٢٣
١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤٣ (د - ٢٩) - الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٣١٧٢ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذى قررت بموجبه عقد دورة استثنائية في عام ١٩٧٥ مكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ،

واذ تشير الى قراريها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ اللذين يتضمن احدهما الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وثانيهما برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وهما الاعلان وبرنامج العمل اللذان اعلنت الدول الاعضاء في الامم المتحدة فيهما رسميا عن تصميمها الموحد على العمل ، على وجه الاستعجال ،

من اجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد مبني على الانصاف وتساوى جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د — ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الذى ذكرت فيه انه ينبغي النظر الى تدابير السياسة العامة في سياق دينمي ينطوى على مواصلة تقييمها ضمانا لتنفيذها الفعال وتعديلها في ضوء التطورات الجديدة ،

واذ تشير كذلك الى ان نتائج مؤتمر السكان العالمي ، والمؤتمر الغذائي العالمي ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وغيرها من المؤتمرات والصكوك المقرر عقدها او التي هي قيد الاعداد ضمن مجموعة الامم المتحدة ، ونتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ونتائج اصلاح النظام النقدى الدولي ، وكذلك مشروع الاستعراض الشامل لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، والاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن الدورة الاستثنائية ونتائج عملية الاعداد للدورة الاستثنائية نفسها ، يجب أن تسهم في اهداف تلك الدورة ،

واذ تعتمد توصية المجلس الاقتصادى والاجتماعي الواردة في قراره ١٩١١ (د — ٥٧) المؤرخ في ٢ اب/اغسطس ١٩٧٤ بان تبحث الدورة الاستثنائية المواضيع والمشاكل الرئيسية لعملية الانماء ، وان تبت في هذا الصدد في التدابير الهادفة الى تحقيق التغييرات الضرورية والمناسبة في الهياكل والمؤسسات القائمة ضمن اطار مجموعة الامم المتحدة ، وان تنظر في التغييرات المناسب ادخالها على النمط الاجمالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، واذ تحيط علما بان المجلس أنشأ لهذه الغاية لجنة تحضيرية ،

واذ تشير الى ان التقدم الاقتصادى والاجتماعي مسؤولية يشترك في حملها المجتمع الدولي كله ، واذ تعترف بأن الحالة الاقتصادية الراهنة في العالم تستدعي تكريس الجهود مجددا لقضية الانماء ،

واذ تشدد على الحاجة الى الاعداد المبكر الدقيق لدورتها الاستثنائية المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي ،

١ — تحث الدول الاعضاء على ان توفد الى الدورة الاستثنائية ممثلين لها على مستوى سياسي عال لتأمين انجاز المهام المحددة الموكولة الى الدورة الاستثنائية على وجه مرض ، وذلك ببلوغ نتائج ناجحة وملموسة ؛

٢ — وتطلب الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي لدى القيام بمسؤولياته الاجمالية عن التحضير للدورة الاستثنائية القيام بما يلي :

(أ) ان يدعو اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادى الدولي الى الانعقاد ، على ان تكون دورتها الاولى دورة قصيرة وتنظيمية في جوهرها ، تعقد في موعد اقصاه شهر اذار/مارس ١٩٧٥ ، وعلى ان تعقد دورتها الثانية في حزيران/يونيه وينجز فيها اكبر قسط ممكن من العمل ، ثم تعقد ، دورة ثالثة ، حسب مقتضى الاحوال في وقت مناسب لاحق ؛

(ب) ان ينظم برنامج عمله على نحو يضمن البت النهائي في امر توصيات اللجنة التحضيرية ؛

٣ - وتطلب الى الامين العام التكفل على سبيل الاولوية بتوفير الترتيبات والتسهيلات اللازمة لتمكين اللجنة التحضيرية من الاضطلاع على أكمل وجه بالمهام الموكولة اليها ؛

٤ - وتطلب كذلك الى الامين العام ان يعمد ، بالتعاون مع الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، والمدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، ومدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والرؤساء التنفيذيين للمنظمات الاخرى الداخلة في مجموعة الامم المتحدة ، ومن بينهم ، حسب مقتضى الحال ، رئيس المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، والمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ، وبمساعدة لجنة التخطيط الانمائي ، الى تزويد اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية بتقرير شامل عن حالة النشاطات الاقتصادية الدولية ، يتركز فيه الاهتمام على القيود المتعلقة بالسياسة العامة ، والتي تواجه تنفيذ كل من برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، ومع التشديد بوجه خاص على اتباع نهج متكامل في مجالات السلع الاساسية ، والانماء الزراعي والصناعي ، ونقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ، والمساعدة التقنية ، ونقل التكنولوجيات واستحداثها ، والتطورات في الميدان النقدي ، ودور الشركات عبر الوطنية في عملية الانماء ، وذلك تمكينا للدورة الاستثنائية من ان تسهم بصورة اكبر في احداث التغييرات المناسبة في النمط الاجمالي للعلاقات الاقتصادية الدولية ؛

٥ - وتطلب الى الامين العام ان يعمد فورا ، وبالتشاور الوثيق الفعال مع الدول الاعضاء ، الى تعيين فريق صغير من الخبراء رفيعي المستوى ، يتم اختيارهم على اساس جغرافي واسع وبناء على ترشيح من الحكومات ، وذلك لكي يقدم الى اللجنة التحضيرية في دورتها الثانية دراسة تتضمن اقتراحات بشأن احداث تغييرات هيكلية داخل مجموعة الامم المتحدة لجعلها قادرة تمام القدرة على معالجة مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي على نحو شامل ، على ان تؤخذ في الاعتبار ، في جملة امور ، التطورات في ميادين التجارة ، والتمويل ، والاصلاح النقدي الدولي ، والزراعة ، والتصنيع ، وعلى ان تراعى حسب مقتضى الحال ، الاعمال المتصلة بالموضوع والجارى الاضطلاع بها فعلا بشأن اعادة النظر في الاتفاقات المعقودة بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتي يمكن ان تؤدي الى توسيع دور مجموعة الامم المتحدة مع توفير دعم فعال وسريع للانماء الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، والتي تستطيع اللجنة التحضيرية التعويل عليها في تنفيذ المهمة المشار اليها في الفقرة ١ (ب) من القرار ٣١٧٢ (د - ٢٨) ؛

٦ - وتقرر ان تعمد اللجنة التحضيرية ، بغرض الانتهاء من وضع وثيقة موحدة تتضمن توصيات محددة تتخذ الدورة الاستثنائية على اساسها قرارات من شأنها تزويد الاستراتيجيات الانمائية بقوة دافعة الى الامام ، وذلك استنادا الى اهداف وتدابير داعمة في مجال السياسة العامة لضمان تحقيقها في اطار زمني محدد ، الى النظر فيما يلي :

(أ) الوثائق المشار اليها في الفقرتين ٤ و ٥ اعلاه ، والمسائل الاخرى التي قد تطرح عليها ؛

(ب) المعلومات التي تتوفر عن طريق عملية الاستعراض والتقييم المشار اليها في الفقرة ١٧ من الجزء "ثانيا" من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩١١ (د - ٥٧) ؛

٧ - وتقرر ان تعقد الدورة الاستثنائية في الفترة من ١ الى ١٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ .

الجلسة العامة ٢٣٢٣
١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤

٣٣٤٤ (د - ٢٩) - مؤتمر السكان العالمي

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٢١١ (د - ٢١) بشأن نمو السكان والانماء الاقتصادي الذي اتخذته في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٦ على اثر انعقاد مؤتمر السكان العالمي في سنة ١٩٦٥ ، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤٨٤ (د - ٤٨) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٧٠ والداعي الى عقد مؤتمر السكان العالمي وهو اول مؤتمر من نوعه يعقد على الصعيد الحكومي الدولي ،

واذ تشير ايضا الى ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي رأى ، في قراره ١٨٣٥ (د - ٥٦) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٤ ، ان نتائج المؤتمر ستشكل مساهمة هامة في الاعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،

واذ تشير ايضا الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٧ (د - ٥٧) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بشأن تقرير مؤتمر السكان العالمي (٧٤) ، الذي عقد في بوخارست في الفترة الممتدة من ١٩ الى ٣٠ اب/اغسطس ١٩٧٤ ؛

واذ تشير كذلك الى قراريها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واذ تشعر بقلق بالغ للهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولا وجه عدم الانصاف والظلم التي ما زالت قائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ،

واذ تؤكد على ان وضع السياسات السكانية وتنفيذها هما حق سيادي لكل أمة تمارسه وفقا لاهدافها واحتياجاتها القومية ودون تدخل خارجي ، آخذة في اعتبارها التضامن العالمي لتحسين نوعية حياة شعوب العالم ،

واذ تعترف بان موضوعي السكان والانماء مترابطان ، وبالتالي بان التحول والانماء على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي هما ، قبل كل شيء اخر ، اساس الحل الناجع لمشاكل السكان ،

واذ تعترف كذلك بان بحث المشاكل السكانية لا يمكن حصره في تحليل الاتجاهات السكانية وحدها ،

---

(٧٤) E/CONF.60/19 (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.75.XIII.3) .